

التنشئة الاجتماعية والإعداد لمجتمع المعرفة



التنشئة الاجتماعية عملية متواصلة، يقوم بها المجتمع من خلال آليات وأساليب محددة لإكساب أفرادها مجمل العناصر الثقافية التي تشكل هويته وتحافظ على ديمومته من معارف، واتجاهات، وقيم، ومعايير، ونماذج إدراكية، تؤثر في سلوكهم في جميع مجالات الحياة (مصطفى محسن، 1997). وتتضمن التنشئة الاجتماعية تنمية صورة الذات لدى الفرد، وإكسابه عناصر الهوية الاجتماعية، وتوعيته بها، وإدماجه في محيطه الثقافي والاجتماعي، وإعداده للأدوار الاجتماعية والمهنية، كعضو فعال ومواطن كامل المواطنة في المجتمع الذي ينتمي إليه.

والتنشئة الاجتماعية ركيزة أساسية في عملية تحليل متطلبات البيئة التمكينية الحاضرة لإعداد الأجيال العربية القادمة للولوج إلى مجتمع المعرفة. ذلك أن السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تلعب دوراً مهماً وبارزاً في تشكيل نمط منظومة القيم. فقد تعلى هذه السياقات منظومة قيم النهضة والتقدم الداعمة للعلم والمعرفة والحرية والتنمية وتستدعيها في الإدراك العام، وقد تشكل أوضاعاً سلبية، تمثل كوابح للقيم والاتجاهات المستتيرة في المجتمع (مصطفى حجازي، ورقة مرجعية للتقرير). وتتجسد هذه السياقات في مؤسسات التنشئة المختلفة في المجتمع، باعتبارها الوكالات المعنية بهذه المهمة وهي المدرسة، والأسرة، والإعلام، وكذلك السياق الثقافي العام في المجتمع الكبير، من حيث الدين واللغة والقيم السائدة. كذلك، تعدد فضاءات التنشئة الاجتماعية وتكامل في أن واحد، من فضاء مؤسسي مثل المدرسة والأسرة خاصة، إلى فضاء يضم مختلف مجالات ومكونات مؤسسات المجتمع، كالإعلام والنادي، والحزب، والنقابة، والمسجد والشارع (مصطفى محسن، 1997).

على أن التنشئة الاجتماعية سيرة

دينامية متفاعلة تفاعلاً تبادلياً بين الفرد ومؤثرات التنشئة المحيطة به، فالناشئ لا يكتفي بتلقي المؤثرات الخارجية بشكل سلبي، بل يعتبر في تفاعل مع تلك المؤثرات ويستوعبها بطريقته الخاصة ثم يستنبطها وتصبح من مكونات تصورات الموجهة لسلوكه إزاء ذاته والآخريين والعالم الخارجي بصورة عامة (نورالدين ساسي، عضو لجنة القراء)

ونظراً لشمولية مفهوم «التنشئة الاجتماعية» وامتداده إلى حقول معرفية واجتماعية مختلفة تتنامى في المجتمع الحديث بشكل متواصل ومستمر، فقد غدا بالإمكان أن يتم التمييز بين عدة أنماط متفاعلة من التنشئة الاجتماعية، نذكر منها على سبيل المثال: التنشئة السياسية، والتنشئة الأخلاقية، والتنشئة الدينية، والتنشئة الجنسية والتنشئة المهنية. وقد أظهرت التقارير ذات الصلة بموضوع الدراسة، تواضع عناصر القوة في التنشئة الاجتماعية في مجمل البلاد العربية لأسباب عامة تاريخية واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية (محمد المالكي، ورقة مرجعية للتقرير). ولعب المناخ السياسي والاجتماعي دوراً سلباً في تشكيل آليات وأساليب التنشئة الاجتماعية، وتشويه منظومة القيم الفاعلة، والنماذج الإدراكية التي تشكل وعي الأفراد وسلوكهم في المجتمعات العربية.

بيد أننا لا نستطيع أن ندعي أن ثمة منظومة قيمية واحدة في المنطقة العربية، لأن هناك تمايزات لدول المنطقة لا بد من تقديرها واحترامها. كذلك نلاحظ تمايزات واختلافات فيما يتبدى من فجوات بين التنشئة التي يتلقاها النشء في مؤسسات التنشئة المختلفة في المجتمع الواحد، بل بين مؤسسات التنشئة من ناحية، والتوجهات السياسية، لدى النخب والأحزاب والمجتمعات الثقافية، من ناحية ثانية، وبين هذه المؤسسات جميعاً وبين نظرة الدولة نفسها للتنشئة الاجتماعية والسياسية (محمود الكردي، 2010).

إن التنشئة

الاجتماعية ركيزة

أساسية في عملية

تحليل متطلبات

البيئة التمكينية

الحاضرة لإعداد

الأجيال العربية

القادمة للولوج إلى

مجتمع المعرفة

لعب المناخ السياسي

والاجتماعي دوراً

سالباً في تشكيل

آليات وأساليب

التنشئة الاجتماعية،

وتشويه منظومة

القيم الفاعلة،

والنماذج الإدراكية

التي تشكل وعي

الأفراد وسلوكهم في

المجتمعات العربية

وعلى الرغم من التمايزات أو الاختلافات بين الدول، أو في داخل كل دولة على حده، في عمليات وتوجهات وأساليب التنشئة الاجتماعية، فإن ثمة قاسما مشتركا أعظم بين منظومات القيم في العالم العربي. ويتمثل ذلك، أولاً، في أنها تعاني من الهشاشة والضعف، أو ما يطلق عليه إميل دوركهايم "الأنومي"¹⁹، وهى الحالة التي يفتقد فيها المجتمع امتلاك القيم والمعايير التي توجه سلوكيات وتفاعلات البشر في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي. وثانياً، في غياب أو ضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، الأسرة والتعليم بمختلف مراحلها وكذلك الإعلام. وثالثاً، بضعف المجتمع المدني؛ ذلك أن تعاضم دور السلطة في المجال العام أدى إلى تراجع وانحسار دور النشاط الأهلي، ممثلاً في الأحزاب والنقابات والجمعيات المهنية والمنظمات الأهلية. من ثم فلم يحدث أن لعبت الأحزاب دوراً في تأهيل النشء والشباب، ولم نلمس نشاطاً للنقابات في هذا المجال (فهومي هويدي، ورقة مرجعية للتقرير).

وثمة عامل هام لا يمكن إغفاله من حيث تأثيره في تشكيل نمط التنشئة الاجتماعية في المنطقة العربية، وهو تعاضم هيمنة ظاهرة العولمة في العالم كله، وبخاصة من خلال أذرعها الطويلة المعتمدة على إنجازات ثورة المعلومات والاتصال، حتى تعمقت الظاهرة وتنامت وأصبحت تؤثر في كل شيء. وكما يقول أنطوني غدنز «إن العولمة تؤدي إلى إضفاء تحولات على كل جزء في المجتمع وفي السياسة وفي الاقتصاد» (جون رالستون سول، 2009). فالعولمة تحدث - إجبارياً - تكاملاً أو بالأحرى هيمنة، على أسواق الدول القومية وثقافاتها وثقافتاتها إلى درجة لم يشهدها العالم من قبل، ومن شأن هذا الاندماج - أو الهيمنة - أن يؤدي إلى تفكك منظومة القيم الاجتماعية والثقافية في الدول الأضعف، وهي الدول النامية، ومن بينها الدول العربية. ويؤكد أحد الدارسين أن هذه الهيمنة أضعفت حكومات الدول القومية وأصبحت غير قادرة، وفقاً للمعايير العالمية، على تمويل احتياجات «الصالح العام» بل وجعلتها تنظر إلى الصالح العام بوصفه فرعاً ناشئاً عن التنمية الاقتصادية (المرجع السابق). والتنشئة الاجتماعية، في أي دولة قومية، هي في القلب من الصالح العام، وضعف سياسات تنمية الصالح العام يفضي إلى فجوات وتفكك

لا يمكن إغفال

تأثير هيمنة ظاهرة

العولمة في تشكيل

نمط التنشئة

الاجتماعية من

خلال أذرعها

الطويلة المعتمدة

على إنجازات ثورة

المعلومات والاتصال

التنشئة الاجتماعية مما يضعف حماية السيادة ودعم الهويات الوطنية. وهذه هي الحالة التي تعيشها الدول العربية، وتصبح هذه السمة، إضافة إلى ما سبق، إحدى سمات القاسم المشترك في التنشئة العربية.

لقد عانت الدول العربية - شأنها شأن العديد من الدول النامية - من تأثير ظاهرة التفكك والخلل في نظمها الاجتماعية والسياسية. وبرعت الأجهزة الإستراتيجية للبراليين الجدد في العالم في استغلال "ظاهرة الخلل القيمي"، وتعميقها لإحداث ما أطلقوا عليه "الفوضى الخلاقة". وهي الظاهرة التي تحدث تفكيكا في الدولة القومية تتمكن من خلاله هذه الأجهزة الإستراتيجية في إعادة هيكلة مجتمعات العالم الثالث وخلق نظام اقتصادي سياسي اجتماعي جديد في هذه المجتمعات.

وللأسف، واجهت كثير من الحكومات العربية ظاهرة التفكك هذه بطرق أمنية وبمزيد من فرض السيطرة والتسلط متناسية أن أي سيطرة وتسلط لم تعد أداة فاعلة في هذا العصر، في ظل ثورة المعلومات وتقانة الاتصال التي أتاحت فضاءً مفتوحاً بدون رقابة لشرائح واسعة من الشباب العربي ليتفاعلوا إلكترونياً، بسقف مفتوح بلا حدود، في سماء حرية افتراضية لا رقيب عليها مهما أوتيت الحكومات من قوة أو جبروت. لقد التحق كثير من الشباب العربي، من خلفيات اجتماعية مختلفة، بهذا الوافد الجديد مع العولمة عبر أجهزة الحاسوب على الإنترنت وكونوا جمهوراً افتراضياً، ومارسوا حرية افتراضية، أطلق عليها أحد الباحثين ظاهرة «الديمقراطية الإلكترونية» (مراد وهبة، 2011)، ووصفها آخر بأنها «المواطن - نت» (سمير مرقص، 2011)، وكلها أشكال من المواطنة العالمية الجديدة.

إن حل هذا التناقض والسعي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في العالم العربي، إنما يكمن في مشروع النهضة الشاملة للولوج إلى مجتمع المعرفة وفق ثلاثية المعرفة والحرية والتنمية التي نادى بها تقرير المعرفة العربي للعام 2009. وذلك ما يجعل العالم العربي جزءاً فاعلاً إيجابياً في عالمه المحيط به. وليس من خلال فوضى خلاقة، بل من خلال خطط وعمل استراتيجي منظم وشامل، وهاذف إلى تحقيق التقدم، تقوم به القوى السياسية الوطنية الواعية. لإكساب الأجيال الجديدة المهارات والقيم، وتوفير البيئات التمكينية

اللازمة لتحقيق النهضة.

إن قيام الدول العربية بدور فعال في إحداث إصلاح سياسي يحقق الديمقراطية والحرية والعدالة يظل هو الحاسم والحل الأمثل لعلاج تناقضات العولمة، وإحداث النهضة الشاملة في الدول العربية. ويظل القيام بهذا الدور واجبا أساسيا وحيويا أمام الدول العربية، ومن شأن عدم الالتزام به أن يفقد هذه الأمة بريق الأمل في الولوج إلى مجتمع المعرفة، وسوف يصعب على هذه الدول التعامل مع العولمة، وفرض الطابع الديمقراطي عليها، ومواجهة تناقضاتها.

مثلث التنشئة المعرفية

ننتقل من النظرة العامة إلى واقع التنشئة في العالم العربي، وما يكتنفه من تناقضات، لنسأل عن مدى جاهزية أركان مثلث التنشئة، كبنية تمكينية حاضنة للشباب لدعم مهاراته وقيمه وإمكاناته المطلوبة لمجتمع المعرفة، سواء على مستوى الأسرة، أو الإعلام، أو الثقافة العامة.

الأسرة والتنشئة المعرفية للأجيال العربية القادمة

تؤكد التقارير والدراسات أن الأسر العربية، في معظمها، لا توفر البيئة الاجتماعية المناسبة لاستنفار القدرات الإبداعية لدى النشء العربي. ويمكن رصد عاملين هامين من العوامل المؤثرة في تغيير بنية الأسرة العربية، وإعادة تشكيل آلياتها وأساليبها في التنشئة الاجتماعية لأفرادها. أما العامل الأول فيتعلق بنمو الطبقة الوسطى وتعاضل دورها وتأثيرها. وعلى الرغم مما قد يظهر في الأدبيات الشائعة من تساؤل للطبقة الوسطى، إن في حجمها أو دورها، إلا أن واقع التغيرات والأحداث في المشهد العربي الآني أظهر زيادة وعي تلك الطبقة وحجم دورها وتأثيرها في البنية الثقافية والمجتمعية، وحتى السياسية. ويعزى هذا النمو إلى عدد من المتغيرات المحلية والعالمية، منها تدفق الثروة النفطية في بعض البلدان العربية، ونمو الاقتصاد الإنتاجي المتنوع في بلدان أخرى، وكذلك نجاح البلدان العربية نسبيا في إحداث تطور كمي في معدلات الالتحاق في التعليم. إن نمو الطبقة الوسطى، وازدهارها المتنامي والمرتقب، من شأنه أن يكون إطاراً قويا

تتفاعل فيه عوامل التغيير وتتعاظم إيجابياً مع ما يحدث في العالم من تغييرات متسارعة؛ سياسية واقتصادية ومعرفية. وتفاعل الطبقة الوسطى، وخاصة من خلال ظهور شرائح منها كرواد أعمال في مواقع الإنتاج الحديثة والخاصة، قد يكون حلقة وصل إيجابية تحقق الدمج الاقتصادي والسياسي للمنطقة العربية في السوق العالمية، وفق آليات تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والتغيرات الحادثة بتأثير العولمة، وتنمية الاهتمام "الصالح العام" وخلق استراتيجيات جديدة للتنمية الاجتماعية والثقافية (مصطفى حجازي)، - ورقة مرجعية للتقرير).

وأما العامل الثاني في تغيير بنية الأسرة العربية، فيتمثل في تلك التغيرات الاجتماعية الحادثة في منظومة وبنية وعي الشباب العربي، التي كانت مصدرا لنسمات ورياح جديدة أخذت تخلخل شيئاً فشيئاً النمط الأبوي السائد في الأسرة العربية. وتكون ذلك الوعي بتأثير تقانة المعلومات والاتصال المتقدمة، ومن أهمها الفضائيات العربية والعالمية، والإعلام الإلكتروني، والاستخدام المتزايد لشبكة الإنترنت ومواقع الاتصال الاجتماعي بها، وكذلك أجهزة الهواتف النقالة المتقدمة. "لقد مكنت ثورة المعلومات والتقانة من أن تجمع ثقافات العالم المختلفة والمتعددة في أي بيت عربي بفضل امتلاك هذه الأجهزة. والوعي بثقافة استعمالها. وأخذت هذه الثقافات في أعمال تأثيراتها العولمية المتباينة بالطبع دون استئذان ودون مقاومة" (التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية، 2008).

وخلافاً للتصورات الكلاسيكية التي كانت تعتقد أن التنشئة على القيم عملية تنطلق من الآباء في اتجاه الأبناء، فإنها يمكن أن تتحو في الاتجاه المعاكس، أي في اتجاه الصعود من الأبناء نحو الآباء، إذ كثيراً ما يضطر الآباء إلى تغيير قيمهم وتبني قيم الأبناء، وذلك تماشياً مع تعاقب أطوار الحياة الأسرية، واستجابة لما يعترها من نزاعات أو تعايشاً مع الأحداث (خلود السباعي، ورقة مرجعية للتقرير). ولعل ما يحدث الآن من مؤثرات وحركات يقودها الشباب في أكثر من بلد عربي يعتبر دليلاً على ذلك، حيث كون الشباب منظومة قيمهم المكتسبة عبر تقانة الإعلام والاتصالات، ونقلوها إلى الآباء، بل والمجتمع بأسره. وتتعاكس هذه العوامل السابقة في تعدد

إن قيام الدول

العربية بدور فعال

في إحداث إصلاح

سياسي يحقق

الديمقراطية

والحرية والعدالة

يظل هو الحاسم

والحل الأمثل لعلاج

تناقضات العولمة،

وإحداث النهضة

الشاملة

إن تفاعل الطبقة

الوسطى، وخاصة

من خلال ظهور

شرائح منها كرواد

أعمال في مواقع

الإنتاج الحديثة

والخاصة، قد

يكون حلقة وصل

إيجابية تحقق

الدمج الاقتصادي

والسياسي للمنطقة

العربية في السوق

العالمية

للأبناء درجة عالية من كثافة اهتمام الوالدين بالتنمية الذهنية المعرفية والتربوية، وتوفير المواد الثقافية. كما أن نظام اللغة المتداول في الحوار مع الأبناء هو من النوع المتطور ذهنياً، حيث يغلب الحوار المنطقي وإبداء الأسباب وربطها بالنتائج، والتمييز الذهني بين مختلف المواقف، والتماسك المنطقي في اللغة ومستواها.

ومع ثورة المعلومات، توفر هذه الشريحة لأبنائها، منذ سن مبكرة، أدوات هذه التقانة وبرامجها بحيث تشكل جزءاً طبيعياً من عالمهم ونشاطهم، و يصبحون أبناء هذه التقنيات وأبطالها، متفوقين على الأهل ذاتهم، ومتحولين إلى مرجعية لهؤلاء الأهل حين يصادفون بعض الصعوبات في التشغيل. ويتساوى في ذلك الصبيان والبنات، وهم يشكلون بدورهم شريحة "حكم الجدارة" حين الخروج إلى الحياة المهنية. إنهم نخبة مجتمع المعرفة في منهجياته، وتقنياته وممارساته وإبداعاته، الذين يلتحقون غالباً بالشرائح العليا من المجتمع و يحتلون مواقع القيادة فيه.

الشريحة المرفهة

نمت هذه الشريحة في المنطقة العربية في العقود الأخيرة من القرن العشرين كإحدى نتائج التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي اكتنفت المنطقة والتدفقات المالية الضخمة، سواء في الدول العربية النفطية أو غيرها. وتتصف هذه الأسر بتراخي المسؤولية الوالدية في تنشئة الأبناء. وبدلاً من الرعاية الوالدية عاطفياً وتربوياً وتوجيهياً يغدق الأهل الإنفاق على الأبناء في نوع من الرشوة المادية. ويعيش الأبناء في جو من الفراغ العاطفي والتربوي والتدليل الزائد. اللغة مشوشة، ومستوى الطموح التحصيلي والدفاعية إليه تكون متدنية، والدراسة تبقى شكلية مع شهادات شكلية بدورها. وينخرط الأبناء، كما الأهل، في حمى الاستهلاك والبحث عن المتع الآنية على اختلافها، مما يجعل سوق الإعلام الترفيهي رائجاً بينهم. هذه الطفيلية وأسلوب حياة الاستهلاك وقيمته والتنافس فيه أبعد ما تكون عن توفير الدفاعية والاستعداد لبذل الجهد اللازم لبناء التمكين المعرفي، لأن المعرفة تحصل بالجهد والمثابرة. (انظر الفصل الخامس حول التأثير السلبي للرفاهة المادية

وتنوع أساليب التنشئة الأسرية وبناء المعرفة في الأسرة العربية. وتبين الدراسات أنه ليس هناك من أساليب تنشئة موحدة فيما يتعلق بالمعرفة وبنائها في الأسر العربية، نظراً لتنوع شرائحها وظروفها وتطورها، وتوجهاتها حيال التمكين المعرفي عند الأبناء. الأسر العربية كما المجتمع العربي عموماً تمر بمرحلة سريعة من التحولات من البداوة والتربيف التقليديين إلى التحضر وانفتاحه محلياً وعالمياً. كما تتفاوت الأوضاع الاقتصادية للأسر مما ينعكس مباشرة على مشاريعها وتوجهاتها في بناء الأجيال. ويمثل متغير المستوى الاقتصادي عاملاً حاكماً في ذلك. وتأسيساً على دراسة أحد الباحثين (مصطفى حجازي- ورقة مرجعية للتقرير) يمكن الحديث عن أربعة أساليب من التنشئة في علاقتها ببناء التمكين المعرفي لدى الأبناء تشيع في أربع شرائح أسرية، وهي على التوالي: شريحة النخبة، الشريحة ذات الحظوة المالية والرفاه، الشريحة الوسطى الساعية إلى الارتقاء الاجتماعي من خلال البناء المعرفي، وشريحة المهمشين الذين يظلون خارج إطار فرص التمكين المعرفي والحياتي. وتفصيل ذلك في مايلي.

شريحة النخبة

إنها شريحة الأسر المكونة من والدين من ذوي المهن الحرة الذين حظوا بفرصة تعليم عال متمكن ويحتلون المواقع القيادية في العمل المهني على اختلاف مجالاته. إنهم يشكلون فئة التكنوقراط في المجتمع العربي، وقد يأتون من أسر ذات عراقة في المكانة الاجتماعية / الاقتصادية، أو هم يأتون من أوساط أسرية متوسطة حققت اختراقات في التمكين المعرفي والارتقاء الاجتماعي، من خلال الجهد الذاتي وتوفر فرص ومناخات مواتية. هذه الشريحة من الأسر تتمتع عموماً بالتماسك والاستقرار. وهي تعطي الأولوية لتنشئة هؤلاء الأبناء، وتمتلك مشروعاً يوفر أفضل فرص التعليم والتمكين المعرفي لهم. يتعلم الأبناء في مدارس النخبة ذات الريادة التربوية، وينشأون ولديهم مستوى طموح معرفي ودفاعية عالية لبناء مكانة مهنية اجتماعية نخبوية، ويشيع فيها منذ البداية جو من تقبل الأبناء وتوفير المكانة والتقدير الذاتي لهم، في جو من العلاقات الديمقراطية وكثافة التواصل والحوار. وتتوفر

لا توجد في الأسر

العربية أساليب

تنشئة موحدة فيما

يتعلق بالمعرفة

وبنائها نظراً لتنوع

الشرائح الأسرية

وظروف تطورها.

وتوجهاتها حيال

التمكين المعرفي عند

الأبناء

توفر شريحة النخبة

لأبنائها الأدوات

الفكرية والمنهجية

والتكنولوجية التي

تؤهلهم للالتحاق

بالشرائح العليا من

المجتمع واحتلال

مواقع الريادة فيه

تمثل الشريحة دون

الوسطى في كثير

من الأحيان كتلة

فائضة وعبئاً على

المسؤولين الذين

يفتقدون إلى رؤية

تنموية تستوعب

هذا الرصيد

السكاني في مشروع

بناء التمكين المعرفي

تحتاج الدول

العربية إلى بيئات

تمكينية تتكامل مع

الأسرة وتدعمها،

من خلال التخطيط

لإستراتيجية

موحدة ومتكاملة

تقوم على أساس

نهضة شاملة لإعداد

الأجيال لمتطلبات

مجتمع المعرفة

إنها شريحة المتسربين دراسياً في النصف الثاني من المرحلة الابتدائية، وهم في حالة أمية شبه كلية، حيث يملكون النصف الأول من الدراسة في حالة متابعة شكلية للدراسة غير المنتظمة. إنهم شريحة "الغرباء عن عالم الدراسة". يتحولون إلى الهامشية المهنية، ويتنقلون بين العديد من الحرف هزيلة المردود، ولا يستقرون في أي منها، مع تزايد هامشيتهم الاجتماعية. ومحل المهارات الذهنية والمعرفية ينمو لديهم "ذكاء تدبير الحال". إنهم شباب الظل الذين يشكلون وقود العنف الاجتماعي حين يتفجر، وهم الكتلة المستغنى عنها (مصطفى حجازي، 2005 و2008). ولا بد من جهود مضاعفة لإعداد هؤلاء، أو بالأحرى إعادة إعدادهم، على طريق اللولج إلى مجتمع المعرفة.

في ظل هذه التصنيفات للأسرة العربية وما يحيطها من إطار مجتمعي وعولي، يتأكد أن الأسرة لم تعد المصدر الرئيسي لنقل القيم، كما لم يعد بمقدور الآباء وحدهم تجسيد القدوة بالنسبة لأبنائهم، ويصبح من الصعب الحديث عن الأسرة كمجال وحيد للتمكين من أجل الارتباط الحي بمجتمع المعرفة في غياب هيئات تمكينية أخرى. إلا أن ذلك لا يلغي مسؤولية الأسرة باعتبارها مؤسسة أولية في التنشئة، تشكل دوراً رئيسياً في إعداد الأجيال. فالأسرة العربية ما زالت تحتفظ بأهم الوظائف التي لا يمكن لأية مؤسسة أخرى أن تعوضها، ألا وهي التنشئة الاجتماعية الأولية وما يتخللها من وظائف عاطفية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى وجود بيئات تمكينية تتكامل مع الأسرة وتدعمها، من خلال التخطيط لإستراتيجية موحدة ومتكاملة تقوم على أساس نهضة شاملة لإعداد الأجيال لمتطلبات مجتمع المعرفة.

الإعلام والتنشئة المعرفية في المنطقة العربية

يشكل الإعلام قوة مؤثرة في عملية التنشئة الاجتماعية للنشء في كل المجتمعات، وهي من أهم البيئات التمكينية الداعمة لقدرات الأفراد، وتزويدهم بمهارات الحياة، والقيم، وتشكيل وعيهم وثقافتهم. وهي عامل حاسم في إحداث التنمية الثقافية التي تمكن المجتمعات وتسلمها للولج إلى مجتمع المعرفة. وتتعدد وسائل الإعلام، ومن أهمها الآن الفضائيات، والصحافة، والإعلام الإلكتروني.

في المهارات المعرفية). ويكون استخدام تقنيات الاتصال والإنترنت عند النشء بهدف التسلية أساساً، وهذه حالة معيقة لبناء التمكين المعرفي والانخراط في مجتمع المعرفة.

الشريحة دون الوسطى والسعي إلى الارتقاء الاجتماعي

إنها الشريحة الأكثر عدداً في العالم العربي. فالأسر في هذه الشريحة من مستوى اقتصادي/اجتماعي متواضع مع رغبة في توفير فرص حياة أفضل للأبناء. وجمهور هذه الشريحة من النشء هو جمهور التعليم الرسمي، سواء منه الجامعي وما قبل الجامعي، وتبقى فرصه بناء تمكين معرفي متواضعة نظراً لتدني مستويات التعليم الرسمي على اختلاف مراحلها. ويبدل الأبناء جهوداً كبيرة، ولديهم الدافعية للتحصيل. إلا أن التكوين المعرفي الذي يتوفر لهم لا يؤهلهم للدخول إلى سوق العمل، سوى المتميزين من بينهم. وتكمن العلة في هذه الحالة في النظام التعليمي والتربوي. فالأبناء يريدون الانطلاق، والآباء يمارسون سلطة تقليدية محبطة. فيلجأ الأبناء إلى الإنترنت التي يجدون في عالمها الافتراضي متنفساً لهم. وهنا تحدث النسبة الأهم من الإدمان على الإنترنت تعويضاً عن إحباطات الحياة المادية. إلا أن الاستخدام يبقى دون مستوى الاحتراف والتمكين التقني (نصر الدين العياضي، 2005). ورغم حجم هذه الشريحة من الناشئة والشباب إلا إنها -رغم الاستثناءات التي تبرز بين صفوفها- تمثل في ضوء المعطى التيموي العربي المتهالك كتلة فائضة وعبئاً على المسؤولين الذين لا تتوفر لديهم رؤية تنموية واضحة تستوعب هذا الرصيد السكاني لبناء التمكين المعرفي المطلوب في مجتمع المعرفة، وبالتالي، يبقى المجتمع العربي، في جلّه، في حالة تبعية وهامشية معرفية تحتاجان إلى مشروع ثوري للخروج من نفقها.

الشريحة المهمشة أو شباب الظل

وهؤلاء هم أبناء الحرمان المادي والقهر الاجتماعي، وتضحي الأمية الألفبائية والتقنية، وبالتالي المهنية. فالظروف الأسرية التي تقع عند خط الفقر وما دونه، لا تتيح الفرص الثقافية الضرورية للتهيؤ لعالم الدراسة والتمكين المعرفي.

تؤثر وسائل الإعلام

على تنشئة الأجيال

من خلال ما تقدمه

من معلومات

ومعرفة، بالإضافة

إلى تأثيرها في

تشكيل اتجاهاتهم

وأنماط سلوكهم

تأتي الموضوعات ذات

المضمون العلمي

في ذيل قائمة

الموضوعات المعروضة

ببرامج الأطفال في

القنوات العربية

وثمة متغيرات هامة كونت الإعلام في المجتمعات الحديثة، كظاهرة كثافة التأثير في تشكيل شخصية الأفراد وتكوين وعيهم، وتزويدهم بالمعارف، بوصفها من أهم آليات التنشئة الاجتماعية. ومن أبرزها، أولاً، تلك المتغيرات التي ارتبطت بعصر العولمة وسماته، والتطورات الملموسة والجوهرية في عالم الاتصال، وتقانة المعلومات، وتنوع وسائل وتقنيات الإعلام باختلاف أنواعها التقليدية والحديثة؛ وثانياً، المتغيرات التي تتمثل في تنامي حركة حقوق الإنسان، ومن أهمها الحق في المعرفة، والحصول على المعلومات، والاتصال، وحق التعبير والتواصل؛ وثالثاً، المتغيرات التي ارتبطت بالوفرة الإعلامية غير المسبوقة، في عصر الاتصال الفضائي والسموات المفتوحة، وترسيخ ثقافة الصورة بما تجاوز حاجز اختلاف اللغات بين الشعوب والثقافات (منى الحديدي، ورقة مرجعية للتقرير).

لقد انتقلت وسائل الإعلام من وظائفها التقليدية (الترفيه والتسلية وقضاء أوقات الفراغ والأخبار) إلى كونها عاملاً رئيسياً مؤثراً في تنشئة الأجيال من خلال التعلم غير الرسمي عبر مخرجاتها المختلفة شكلاً ومضموناً، ومن خلال ما توفره من معلومات ومعرفة، بالإضافة إلى تأثيرها في تشكيل اتجاهاتهم سلباً أو إيجاباً نحو كثير من الأمور والموضوعات والأفكار والمفاهيم، وتوجيه أنماط سلوكهم، وتحديد اختياراتهم لنماذج القدوة والمثل العليا، وبلورة طموحاتهم وقيمهم.

وفي تقرير اعتمد على مراجعة وتحليل الإنتاج العلمي المتوفر من رسائل الماجستير والدكتوراه والبحوث المنشورة، اتضح بشكل عام ضعف وهشاشة الإعلام العربي كبنية تمكينية فاعلة في التنشئة الاجتماعية وإعداد النشء لمجتمع المعرفة وتراجع وسائل الإعلام التقليدية كالراديو والصحف المقروءة في مقابل تنامي دور الوسائل الحديثة عبر الكمبيوتر والإنترنت (منى الحديدي، ورقة مرجعية للتقرير). وتبرز في هذا الاتجاه إحصائيات تبين تراجع دور الصحافة مقابل الفضائيات، حيث لم يتجاوز مستوى التوزيع اليومي للصحف العربية 50.2 نسخة لكل ألف شخص. وبالمقابل، كان هناك نمو متزايد في التلفزيون الفضائي العربي حيث بلغ عدد القنوات التلفزيونية 482 محطة مقابل 267

صحيفة فقط (إحصائيات التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية، 2008). وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات ما يلي:

- عدم ملاءمة كثير من المضامين المقدمة والموجهة خصيصاً للأجيال الجديدة لمتطلبات عصر المعرفة، وأيضاً لمتطلبات هذه الفئة من الأطفال والمراهقين أساساً حيث سيطرت المضامين التي تروج للخيال والفاقتازيا والقصص الخرافية. كما أن نسبة 69.4% من هذه المضامين تتضمن خيالاً جامحاً غير مبرر، ربما يضر بالنمو العقلي للمشاهدين.

- تأتي الموضوعات ذات المضمون العلمي في ذيل قائمة الموضوعات المعروضة ببرامج الأطفال في القنوات العربية، إذ تتفوق عليها من حيث المساحة الموضوعات الترفيهية، والاجتماعية، بالإضافة إلى ضعف مستوى تنفيذها وإخراجها، مع اختلاف النسب في عدد من القنوات العربية.

- معظم برامج الأطفال الحالية تفتقد إلى الأسس النظرية الخاصة بتنمية قدرات الطفل الذهنية والارتقاء بحساسية ذائقته الفنية وكذلك إلى الطابع التفاعلي خاصة على مستوى عقل الإنسان وعقل الآلة، وليس هناك برامج موجهة إلى النشء بصفة خاصة. كما أن فئة أو شريحة المراهقين لا تحظى بالاهتمام الإعلامي الكافي ولا يتم تخصيص برامج أو مواد أو وسائل خاصة بها.

- تقليدية الخطاب الموجه للأطفال شكلاً ومضموناً في كل المراحل الفرعية لسنوات الطفولة، وبشكل خاص ما يرتبط بسنوات المراهقة وغياب المضامين التي تروج للقيم الجديدة أو عرضها على استحياء بما لا يتناسب مع الدور المرتقب من وسائل الإعلام في هذا العصر، أو ربط تقديمها بمناسبات معينة، أي التناول الموسمي، هذا بالإضافة إلى محدودية الإمكانيات الفنية في كثير من القنوات أو البرامج. (منى الحديدي، ورقة مرجعية).
- وأشارت تقارير متعددة إلى وجود عاملين اثنين كان لهما تأثيرهما الواضح على الإعلام العربي بشكل عام. العامل الأول: خفوت تأثير القوى السياسية وهشاشة بنيتها على أرض الواقع السياسي بسبب ظاهرة احتكار

الإعلام العربي وعملية التنشئة الاجتماعية للنشء

هذا وذاك، وفي ظل غياب دور الدولة التنموي، ضاعت الوظيفة التنموية للإعلام وغاب الإعلام عن عملية التنشئة الاجتماعية للنشء العربي وإعداده وفق استراتيجيات واضحة ومحددة لامتلاك مهارات وقيم متطلبات مجتمع المعرفة.

إن التسلطية وتضييق مساحة الحرية على القوى السياسية أدى إلى هروب السياسة إلى وسائل الإعلام. ومن ثم نما دور الإعلام في الحركات السياسية والاحتجاجية. كذلك أدت سيطرة رجال الأعمال إلى تغييب الإعلام في نشوة الإعلان سعياً إلى تحقيق الربح وكسب المال. وهكذا بين نتائج البحث الميداني، الفصل الخامس من التقرير

النفوس. إن الدين يتضمن جانباً أخلاقياً، وإن الأخلاقيات الدينية يجب أن تتفاعل إيجابياً مع المستجدات الحضارية والظروف الاجتماعية المتغيرة. فالدين عنصر من عناصر الضبط الاجتماعي الذي يساعد على تسيير الحياة واستقرارها وينتج قيم العمل التي تمكن الإنسان من خوض غمار سعيه في المجالات التجريبية والعقلانية التي تخضع للبحث العلمي الذي يقوم على الموضوعية والنسبية في الاقتصاد والاجتماع والسياسة (مريم آيت أحمد، ورقة مرجعية للتقرير). وتؤكد الدراسات النفسية أن الفترة العمرية للياافعين (14-19 سنة) تتميز بالبحث الدائم والمستمر عن الحقائق المطلقة، وأن المثالية والحضور القوي للعقل العاطفي هي من أهم السمات التي تميز تلك الفترة العمرية. وتلعب التنشئة الاجتماعية في هذه الفترة العمرية دوراً هاماً، إذ هي إما تمكن الشباب من تكوين "المثل" الإيجابية المتفاعلة مع الواقع، وتمي قدراته ومعارفه ومهاراته لتغيير العالم من حوله، أو تفشل التنشئة، وتشكل الشخصية بعيداً عن الرؤية العلمية والعقلانية (عبد الوهاب بن حفيظ، ورقة مرجعية للتقرير). وغالبا ما يؤدي فشل التنشئة إلى أن يتعامل الياافعون والشباب مع الواقع القائم ومعانيته بحسبانة قدرا مقضيا، وتلك حالة اغتراب يعيشها الشباب، تنعكس في شعورهم بالعجز، واللامعنى، واللامبالاة. ومن هنا نجد كثيرا من الشباب العربي يقع فريسة للخلط بين صحيح الدين وتيارات التشدد الديني التي اشتدت رياحها وتزايدت في العقود الأخيرة.

ونؤكد أنه يجب التفرقة بين مسلكين مختلفين في الدين. المسلك الأول، مسلك الدين كمنبع للأخلاق في الحياة، يمكن الشباب من امتلاك قيم تنموية تدعم السعي إلى العلم

السلطة في المنطقة العربية مما أدى إلى هروب السياسة في كثير من الأقطار لتمارس من خلال الصحف والفضائيات الإعلامية، والإعلام الإلكتروني، حتى في الدول التي توجد فيها أحزاب سياسية تمتلك صحفا تتفوق على الحزب الحاكم (مثلما كانت حالة مصر والمغرب على سبيل المثال). وبذلك فإن كثيرا من الحركات الاحتجاجية داخل دول العالم العربي تكتسب جانبا كبيرا من تأثيرها من خلال درجة حضور رموزها عبر وسائل الإعلام المقروء والمرئي. (التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية، 2008)

أما العامل الثاني، فهو نمو ظاهرة استثمار رجال الأعمال في مجال الإعلام والمعلومات، لتحقيق الأرباح في ظل توجه اقتصادي عربي يعتمد على الاستثمارات في المجالات الخدمية حيث يسيطر القطاع الخاص على النسبة الأكبر في سوق القنوات الفضائية في العالم العربي وتصل نسبته إلى 80% في مقابل 20% للحكومات. وقد لعب الدور المتزايد لدخول رجال الأعمال ساحة الإعلام تأثيراً قوياً في صعود الوظيفة الإعلانية - في الصحف والفضائيات - والتي ترتبط بالترويج لسلع وخدمات لا تعتمد على بنية إنتاجية عربية حقيقية. ونجد أنه من الأمور الفارقة بصورة واضحة أن أكبر عدد من القنوات الفضائية المتخصصة في العالم العربي يتركز في إطار القنوات الدينية وقنوات الأغاني، يلي ذلك القنوات الإخبارية، ثم الرياضية، ثم يأتي في المرتبة الأخيرة القنوات الثقافية والأدبية (التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية، 2008).

وأصبح الإعلام الإلكتروني، المتمثل في المدونات، ظاهرة جديدة في ساحة الإعلام العربي والتي قد تسمى بصحافة المواطنين وأصبحت متدهم الأوسع غير المحدود أو غير المقيد.

الثقافة المجتمعية ومجتمع المعرفة

الدين

يتفق كثير من علماء الاجتماع على أن الدين ضرورة أخلاقية تحكمها حاجة الفرد إلى الضبط. فالدين يتضمن قيم الخير والعدل والسلام، مما يعين الفرد على مغالبة

ينبغي أن يساعد

إصلاح الخطاب

الديني الأجيال

الجديدة في المنطقة

العربية على تكوين

رؤية منفتحة على

العالم تتيح التواصل

المنتج الذي يساعد

على نقل وتوطين

المعرفة وتستوعب

القيم والمهارات

والمفاهيم والمعارف

لمجتمع المعرفة

واكتساب المعرفة العلمية عن الكون والإنسان. وأما المسلك الثاني، فهو مسلك التشديد الديني (مع الذات أو مع المجتمع أفراداً أو نظماً) الذي يقاوم العلم ويرفض التسامح ولا يقبل النسبية ويستبعد الآخر. وهذا المسلك الثاني هو مسار جد مختلف. فبينما يؤدي المسلك الأول إلى تكوين أخلاقيات للعلم تساعد في تطويره وإبرازه، فإن المسلك الثاني يؤدي إلى إلغاء المنهج العلمي وتقويض العلم، الأمر الذي يحد من حرية التفكير والإبداع وألوية الحوار والتجربة كمولدين للمعرفة. ويؤكد أحد الباحثين أن هذا المسلك يمكن أن يظهر في شكل متشدد يعادي المجتمع ويكفره أو في شكل سلوك انسحابي عن عالمه المحيط به، يتبدى في أنماط من الدروشة والانعزالية والتواكل (أحمد حجي، عضو لجنة القراء).

إن المسلك الأول يؤكد على بناء أخلاقيات للعلم وتطوير وإصلاح الخطاب الديني لتمكين الأجيال الجديدة من إدارة الوقت بشكل ناجح ومفيد ومثمر معرفياً، وتسليحها بقيم البحث والأمانة العلمية وموضوعية التقييم والعمل المثابر في البحث عن الحقائق العلمية. إن أخلاقيات العلم كسائد رئيسية للمعرفة قد تطورت من خلال معايير مثل النزعة الكونية، بحيث ينفصل إنتاج المعرفة عن دور الأشخاص وتكرس الملكية العمومية للمعرفة بعيداً عن المطامع الخاصة ودعمها للنفع العام. كما أن هذا المسار يدعم الشك المنهجي الذي يتعلق بضبط وتقييم المعارف وفحصها بشكل منظم قائم على الإبداع والتفكير الناقد (عبد الوهاب بن حفيظ، ورقة مرجعية للتقرير). بيد أن ثقافة المجتمع العربي تحمل

الإطار 2-3

حقوق الإنسان والمواطنة في منظومة التربية والتكوين في المغرب

- روجعت البرامج والمناهج الدراسية
- استجابة للتحويلات التي عرفها المجتمع المغربي، بحيث اقتضت التحويلات الوطنية والدولية مراجعة البرامج والمناهج والكتب المدرسية من منظور مرجعية منفتحة على استيعاب فكري نقدي معرفة قيم بناء الذات والحوار مع الآخر على قاعدة تكوين المواطن المنشعب بالقيم التالية:
- الدفاع عن حقوق الإنسان والمواطن؛
- الإيمان بالتعددية الثقافية؛
- ممارسة التفكير النقدي والنسقي؛
- التعود على التعاون وتحمل المسؤوليات؛
- معالجة ومقاربة المشكلات ضمن منظور عالمي؛
- الوساطة وحل النزاعات بطرق سليمة.

المصدر: مريم آيت أحمد، ورقة مرجعية للتقرير

مجموعة من القيم، والعادات والتقاليد، والأعراف، والمعايير، ونماذج السلوك التي تعجد قيم الذكورة، وبخاصة قيم البداوة القبلية والعائلية، والطائفية، وتعيد إنتاجها عبر التوظيف الخاطيء للتنشئة الدينية في العديد من الأحوال في عملية توجيه وترشيد النشء. فعلى الرغم من التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي يشهدها المجتمع فإن منظومة العلاقات الاجتماعية الجوهرية المحددة للنسق القيمي السائد والمسيطرة حول المرأة ما زالت فاعلة في مجتمع ما بعد التحولات، وعلى الرغم مما نلاحظه من مظاهر تغير في دور المرأة من حيث تعليمها وعملها فإنها ما زالت محكومة بمنظومة من القيم التقليدية السائدة في تشكيل أساليب التنشئة الاجتماعية والدينية وربما السياسية التي يخضع لها الفرد. ومما يزيد في إعادة إنتاج خطاب سلوكيات الأعراف التقليدية عوضاً عن المبادئ الدينية الصحيحة المستتيرة والمنفتحة على عصرها، هو أن نسبة الأمية الحضارية والدينية والفقهية مرتفعة بين الأسر بشكل كبير، مما يحول دون تحصين أبنائهم من خطاب الموروث الثقافي الشعبي الذي وظف الدين في العديد من الحالات لتعزيز بعض الجوانب المتخلفة في موروثنا الثقافي.

إن معالجة تيارات الجمود الفكري والتشدد الديني الذي تعيشه بعض الجماعات المتشددة في المنطقة العربية يتطلب سرعة الارتقاء بنظام التعليم الديني في مختلف مراحلها، ويحتاج إلى تطوير مناهجه وطرق تدريسه، بتوسيع قنوات البحث العلمي النظري والتطبيقي لينسجم مع معطيات العصر، لصياغة نموذج معرفي مستنير يقر حرية البحث والتجديد، ويقبل الآخر. كما يستلزم أن تتبنى الأسر والفضائيات وجميع وسائل الإعلام أنماطاً من التنشئة الاجتماعية تقوم على احترام التعددية الفكرية والمذهبية، وتؤمن بأخلاقيات وقيم مجتمع المعرفة: قيم الحرية، والتعايش، والعدل والأمان، والأمن والثقة، وأخلاق البيئة، وأخلاق المعلومات، والإنترنت، وأخلاق العمل والتقانة، وأخلاق احترام حقوق الإنسان وحرية (مريم آيت أحمد، ورقة مرجعية للتقرير).

ينبغي أن يساعد إصلاح الخطاب الديني الأجيال الجديدة في المنطقة العربية على

المؤسسات الثقافية والتربوية وتطوير التنشئة الاجتماعية

إذا كانت مواجهة التخلف الثقافي تستلزم إستراتيجية متكاملة شاملة، تمتد إلى كل مجال، فإنها تحتاج إلى خرائط معرفية جديدة، تتيح لنا مواجهة أكثر من فاعلية، تشمل التعليم بكل أنواعه ومجالاته. وإلى جانب التعليم، وفي علاقة تبادلية معه، هناك أدوات التنقيف التي تتصل بتعميق معاني المواطنة، والدولة الحديثة، وقيم الحداثة، والقضاء على التفكير الخرافي بتأكيد معاني الفكر العلمي الحر، والقضاء على كل أشكال التعصب الديني وغير الديني بإشاعة ثقافة التسامح والحوار. وفاعلية أجهزة التنقيف لا تكتمل إلا بفاعلية أجهزة الإعلام الذي لا يهدف إلى الدعاية لحاكم أو حزب، أو جماعة دينية أو نخبة عسكرية، مستهدفا

المصدر: مريم آيت أحمد، ورقة مرجعية للتقرير

تكوين رؤية منفتحة على العالم تتيح التواصل المنتج الذي يساعد على نقل وتوطين المعرفة وتستوعب القيم والمهارات والمفاهيم والمعارف لمجتمع المعرفة الذي تسعى المنطقة إلى الولوج إليه. كما يساعد إصلاح الخطاب الديني على تمكين هذه الأجيال من العمل في المجالات الثلاثة - التي أشرنا إليها في الفصل الأول من هذا التقرير - وهي المجال التجريبي والمجال العقلاني والمجال الديني، والتأكيد على العلاقة الجدلية بين هذه المجالات لتكون علاقة إيجابية تكرس حرية الفكر والتجديد والإبداع في إنتاج المعرفة.

اللغة العربية والوصول إلى مجتمع المعرفة

اللغة العربية أداة الفكر وحصنه. وهي ليست أداة تفاهم وتواصل فحسب؛ وإنما هي أيضاً أداة تفكير وتأمل. فالإنسان يفكر ليتكلم. واللغة والفكر في علاقة جدلية متواصلة، واللغة إذن وثيقة الصلة بالوعي والثقافة السائدة في أي مجتمع كان. فاللغة حاملة ثقافة المجتمع ولا يمكن أن تنفصل عنه. وقد تكون اللغة أداة للدمج الاجتماعي، فبوسعها أن تدمج الفرد في ثقافة مجتمعه، وتكسبه الذهنية خلال عملية التفاعل معها. وقد تكون أداة لإعادة إنتاج التخلف الثقافي في المجتمع أو أداة إنتاج بنية التفاوت الطبقي في المجتمع (أحمد أوزي 2008، وبيرنستن 1973، بالإنجليزية، وبوردو 1974، بالإنجليزية). ينبغي أن تلعب اللغة العربية، إذن، دوراً جوهرياً في حركة النهضة العربية لتحقيق التقدم بأن تكون أداة فاعلة - في سياق النهضة - للوصول إلى المعرفة والتعبير عن الأفكار والآراء الناهضة، وأن يكون دورها حاسماً في تنمية القدرات الفكرية والإبداعية، لمطالبات مجتمع المعرفة.

تشير معظم التقارير والدراسات إلى أن اللغة العربية تعاني أزمة، وتواجه تحديات حقيقية تتعلق بتعليمها واكتسابها واستخدامها، والإبداع والنقد بواسطتها، كما أنها مازالت تواجه مشكلات تتعلق بمعالجتها آلياً في تقانات المعلومات الحديثة (محمود الناقه، ورقة مرجعية للتقرير). ويلاحظ انخفاض مستوى إجادة اللغة العربية الفصحى²⁰ قراءة وكتابة وتعبيراً لدى شريحة كبيرة من طلاب

التعليم الثانوي والجامعيين، بل لدى شريحة لا يستهان بها من خريجي الدراسات العليا؛ مما يكشف عن نقاط الضعف الهائل في تدريسها، وفي كفاءة مدرسيها، وفي التوجه نحو الاهتمام بها. فهناك ضرورة على أن لا تقتصر عملية الاهتمام باللغة العربية على مدرس اللغة العربية فقط بل يجب أن يتم الاهتمام بتنمية القدرات اللغوية لدى جميع معلمي ومعلمات المراحل الدراسية أو أن يكون لهم دور في تطوير القدرات اللغوية للطلاب من خلال التزامهم بلغة عربية سليمة وواضحة والتأكيد على ذلك في مراجعة ما يكتبه الطلبة في موادهم والتأكيد على أهميتها. وهناك دعوات للتوسع في ترجمة العلوم ومعطياتها الحديثة إلى اللغة العربية وتدريسها باللغة العربية، مما سيساعد اللغة العربية لتصبح لغة علمية شائعة الاستخدام بين كل فئات المجتمع، ويكون عاملاً هاماً في نشر الثقافة العلمية، والتفكير العلمي (محمد بن محمد المطهر، عضو لجنة القراء).

ويلاحظ كذلك انخفاض عدد المواقع المكتوبة باللغة العربية على شبكة الإنترنت مقارنة بعدد المواقع المكتوبة باللغات الأخرى، حيث قدر عدد المواقع العربية بنحو 5.330 مليون مقابل 18.440 مليون موقع إسرائيلي، و27.400 مليون موقع فرنسي. كما شكل الناطقون باللغة العربية 3.3% من مجموع

تعاني اللغة العربية

أزمة وتواجه

تحديات تتعلق

بتعليمها واكتسابها

واستخدامها

والإبداع والنقد

بواسطتها

مستخدمي الإنترنت في آخر الإحصاءات التقديرية في مايو/أيار 2010 مقابل 3.9% من المتكلمين باللغة البرتغالية على سبيل المثال²¹ وهم أقل عدداً من المتكلمين باللغة العربية. هذا فضلاً عن ركافة اللغة العربية الهجينة التي يستخدمها الشباب على الشبكة في المدونات ومواقع التعارف التي أصبحت ملاذاً لكثير منهم و يغلب فيها استخدام اللغة العامية أو كتابة اللغة العربية بحروف لاتينية، حيث تبين أن 67.8% من المدونات المصرية، على سبيل المثال، تستخدم اللغة العربية في التدوين والغالبية تخطط بين العامية والفصحى²². كما أن الرسائل القصيرة على الهواتف المحمولة تجمع بين الحروف اللاتينية والأرقام للتعبير عن بعض حروف اللغة العربية، مما قد يهدد ثقافة اللغة الأم على المدى البعيد.

ويرى بعض محلي ديناميّة الإصلاح التربوي في البلدان العربية أن اللغة العربية هي أحد الروافع الأساسية للاندماج الاجتماعي العربي على طريق النهضة العربية. وقد قامت عدة دول عربية، في إطار تطوير مناهجها الدراسية، بدمج اللغة العربية والدين في مادة واحدة منذ عقود، وقامت دول أخرى بتشجيع اللغة العربية بالدين. وأدى هذا الإدماج الجانبي إلى نتائج لا تخدم صحيح الدين أو تنمية اللغة وتطويرها. وصحيح أن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم، لكن الصحيح أيضاً أن اللغة العربية أداة للتواصل الاجتماعي الواسع، وأداة للتفكير في جميع شؤون الحياة. كما أن إرث اللغة العربية شديد التنوع في الفلسفة، والأدب، والعلوم (وعليها أن تتعامل مع تقانة المعلومات المقدمة)، وكذلك تشكيل حقول تفاعلات مع الثقافات العالمية، باعتبارها التعبير الرمزي الأساسي عن الثقافة. إن تثليل الموقف الديني في تعليم اللغة يؤدي إلى إقصائها عن المواقف الأخرى، والاستعانة باللغات الأجنبية واللغة العامية لتعبئة الفراغ (عدنان الأمين، 2005).

وثمة اتجاه آخر حدث في عملية تطوير المناهج الدراسية في المنطقة العربية، وهو تحميل اللغة العربية بالنزعة القومية كموقف سياسي، لكن النتائج كانت متقاربة مع الاتجاه الأول (الديني). فتراجعت اللغة العربية عن ميادين العلم والأدب والفلسفة وعن التعامل مع الثقافات العالمية. وبين تدين اللغة، وصبغها بالصبغة السياسية القومية، تراجعت اللغة، وزاد البون بين تثنين اللغة العربية قولاً

من الضروري بذل

الجهود الإضافية

من أجل الاهتمام

بمكانة اللغة

العربية وإصلاحها

وتطوير تدريسها

والنظر إليها كأداة

للمساهمة في إنتاج

المعرفة وليس في

عزلة عن تطور

مجتمع المعرفة

إن الاهتمام بترقية

اللغات الأجنبية، إلى

جانب اللغة العربية،

من العوامل

الاساسية المساهمة

في بناء النهضة

القائمة على العلم

والتكنولوجيا

وتبخيسها فعلاً (المصدر السابق). ولجأ أبناء اللغة في تواصلهم مع العالم إلى اللغات الأجنبية بحثاً عن المعرفة في عالم جديد، لكن ذلك يحدث كحالات فردية، وليس في إطار خطط وطنية ورؤى شاملة لتحقيق النهضة العربية. وعلينا أن نقر بتنوع المواقف التي تستعمل فيها اللغة العربية، واحترام المقاربات المختلفة، ونحافظ على تنوعها في الدين، والفنون، والعلوم، والتقانة، والتمكن من المبادئ الأساسية والقواعد والمفاهيم الخاصة بكل مجال معرفي.

ولهذا، فإن من الضروري بذل الجهود الإضافية من أجل الاهتمام بمكانة اللغة العربية وإصلاحها وتطوير تدريسها والنظر إليها كأداة للمساهمة في إنتاج المعرفة وليس في عزلة عن تطور مجتمع المعرفة؛ وذلك إلى جانب تعزيز تدريس اللغة الأجنبية حتى تتمكن من مواجهة تحديات الثورة المعلوماتية، وتنمية المهارات اللغوية والعربية والأجنبية لدى اليافعين العرب منذ المراحل التعليمية الأولى، ليتمكنوا من المشاركة في مجتمع المعرفة. واللغة الأجنبية، وبخاصة الإنجليزية، أداة مهمة لتمكين شريحة واسعة من النشء من الانفتاح على المجتمعات الأخرى والتواصل معها. وقد بينت تجارب الدول النامية التي أحرزت نجاحات متميزة في التقدم إلى مجتمع المعرفة أن اهتمامها بترقية اللغات الأجنبية بين أبنائها قراءة وكتابة وفهماً كان من العوامل الأساسية التي أسهمت في بناء نهضتها القائمة على العلم والتكنولوجيا. وفي الوقت نفسه، فإن الاهتمام باللغة الأم كان ضرورياً في الحفاظ على المجتمع لتحقيق التواصل الاجتماعي وتنمية الهوية والمواطنة. وقد أيدت ذلك نتائج البحث الميداني الذي تم في سياق الإعداد لهذا التقرير في أربع دول عربية، حيث أكد 82.7% من المعلمين أن إتقان اللغة الأجنبية هو من العوامل المؤثرة في إعداد الأجيال، في حين أيد 78.8% من المعلمين أهمية إتقان اللغة العربية (انظر جدول م-19 في الملحق).

المواطنة والهوية ومتطلبات إدماج النشء في مجتمع المعرفة

المواطنة مصطلح حديث نسبياً، يعنى انتماء فرد ما إلى دولة ما في رابطة قانونية وسياسية، يتمتع بموجبها بحقوق ويلتزم

فرص مثمرة للانخراط في الحياة المدنية والشعور بالمساواة والمشاركة قد يشعر البعض بالإقصاء والحرمان والتمييز، مما يفسح المجال أمام الولاءات الإثنية والدينية والطائفية واللغوية التي قد تستغل الموقف بشكل يؤدي إلى التزمت والتعصب والانغلاق، ويفضي بالتالي إلى خلافات وصراعات مدمرة تشعر الشباب بالإحباط وعدم الاستقرار وغياب الأمان، مما قد يدفع الكثيرين منهم إلى التفكير بالهجرة بحثاً عن مناخات أخرى أكثر ديمقراطية واحتراماً لحقوق الإنسان في التعليم والعمل والعيش الكريم²³.

إن مجتمع المعرفة يتطلب مواطناً يمتلك مهارات عصر المعرفة وقيمه ومفاهيمه ومعارفه، وهو مواطن قادر على المنافسة العالمية - في عالم سريع التغير، ومواطن غير منقوص المواطنة. كما أن المواطنة المنفتحة القائمة على المساواة في الحقوق الإنسانية والاقتصادية والسياسية المستتيرة والمنفتحة على التغيرات العالمية من شأنها أن تمكن الأجيال الناشئة من تعميق شعورهم بالانتماء إلى وطنهم. وهي تؤكد في الوقت نفسه على الهوية في صيرورتها المتنامية المتفاعلة مع التغيرات المحلية والعالمية. فالمواطنة والهوية، إذن، مفهومان متلازمان. ولذلك، فمن المهم أن نؤكد أن الهوية ليست من الخصائص الثابتة في الفرد أو الجماعة، بل هي خيار مرن بين عدة خيارات تتنوع تبعاً للظروف. ويعتبر مفهوم المواطنة في إطار رؤيتنا نحو النهضة مفهوماً معيارياً ينبغي أن يساهم في إدارة التنوع الإثني والثقافي واللغوي، ويمكن من بناء قاعدة قوية لتأسيس الديمقراطية والحرية.

بواجبات. والكلمة في أصلها اليوناني القديم، تمثل وضعاً قانونياً وحقوقياً وسياسياً محددًا في الدولة. وتطور المصطلح بتطور التاريخ في خضم ما شاهده العالم من ثورات اجتماعية وسياسية - تاريخياً - طلباً للديمقراطية والحرية والمساواة. ومع التطورات التاريخية، اكتسبت المواطنة أبعاداً جديدة في إطار الحقوق الإنسانية، بحيث لا تنحصر بالمقام الجغرافي أو البعد المكاني، أو البعد المعرفي فقط؛ بل تتعدى ذلك لمجمل الوجود القانوني والسياسي في بناء الوطن. وفي ظل تعاظم صورة العولمة، فإن المواطنة اتخذت بعداً عالمياً امتد إلى ما يسمى بالمواطنة العالمية، بحيث يصبح كل إنسان مواطناً في ذلك الكوكب الكبير الذي نعيشه.

وفي الدول العربية، يعتبر اعتماد وتطبيق مفهوم المواطنة خطوة هامة للتعامل مع قضية التنوع واحترام الأقليات في ظل القانون وواقع الممارسات اليومية. فالمواطنة لا تجسد فقط علاقة عمودية بين المواطن والدولة، بل تمثل كذلك علاقة أفقية بين المواطنين أنفسهم بكل ما يتضمن ذلك من تفاعلات في السلوك المدني. ويصبح بالتالي ترسيخ المواطنة من المهام الأساسية لعمليات إعداد النشء وبخاصة من خلال التربية والتعليم والإعلام والتنشئة الدينية المستتيرة المنفتحة على عصرها، وذلك بالتركيز على نقل القيم المدنية حول العيش المشترك والتعاون وحسن الجوار إلى النشء، بحيث يتشكل الشعور بالانتماء والرغبة بممارسة حق المواطنة في مرحلة مبكرة من مراحل الحياة، شريطة تأمين حقوق المواطنة للجميع بما في ذلك الأقليات، في الممارسات السياسية والاجتماعية. فبدون

إن المواطنة القائمة

على المساواة في

الحقوق والمنفتحة

على التغيرات

العالمية من شأنها

أن تمكن الأجيال

الناشئة من تعميق

شعورهم بالانتماء

إلى وطنهم

الإطار 4-3

الهوية وإشكالية التاريخ عند العرب

التاريخية للهوية إلى المقاربة الإشكالية أو المشكلانية Problematic. إذ أن السبيل إلى بناء صورة إيجابية عن الذات عند العرب الجدد يمكن تأطيرها بالتاريخ على أن يكون مضمونها أو محتواها من وعي الأزمات العربية المعاصرة، بما يتوافق والتقدم الهائل الذي حققته البشرية في القرون الثلاثة الأخيرة علماً واقتصاداً وأخلاقاً ولم يلحق العرب بها.

ليس من العيب في أن تنتسب الأمم إلى تواريخها ولكن العيب في أن يغدو التاريخ بديلاً عن الحاضر. والعيب الأكبر أن تظل الهوية تستعار من التاريخ وليس من إبداعات الأحياء أنفسهم في مواجهة مشاكلهم والتماس الحلول لها. ومن هذا المنطلق يكون الوقت العربي قد أذف لاستبدال مفهوم الهوية التاريخي بمفهوم وظيفي هو صورة الذات الراهنة، وهو في مجال تأسيس هوية جديدة يوجب التحول من المقاربة

المصدر: محمد جواد رضا، 2005.

